August 2011

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة البرنامج

الدورة الثامنة بعد المائة

روما، 10–14 أكتوبر/تشرين الأول 2011

متابعة تقييم عمل المنظمة بشأن الصكوك الدولية

الموجز

عُرض التقييم الخارجي المستقل لعمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصكوك الدولية على لجنة البرنامج في دورتها الأولى بعد المائة (11–15 مايو/أيار 2009). ونظر التقييم في استخدام الصكوك الدولية لتعزيز وتطوير وتدعيم أطر السياسات والأطر التنظيمية للأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات. ويدرس أيضاً جوانب السياسات القطرية، والصكوك القانونية، والآليات المعاونة، من زاوية علاقتها بالإطار الدولي. وقبلت الإدارة التوصيات الثمانية عشرة كلّها واقترحت العمل الواجب القيام به وهي ترفع اليوم، وبعد مرور سنتين، تقريرها حول متابعة هذا التقييم.

ويُعرض التقدّم المُحرَز في الإجراءات الموافق عليها في ردّ الإدارة بالنسبة إلى كلّ توصية. وقد اقتصر التقدّم على عدد من التوصيات نتيجة عاملين، كما هو مبيَّن في ردّ الإدارة. أوّلاً، توجّه الجزء الأكبر من التوصيات بشكل أساسي إلى الأطراف الموقّعة على صكوك تنظيمية أو إلى هياكلها الرئاسية وليس إلى منظمة الأغذية والزراعة، ممّا يحدّ من تأثير المنظمة على عملية التنفيذ. ثانياً، يأتي كلّ صك نتيجةً لعملية تفاوض ويقدّم مجموعة فريدة من الميزات، على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الممارسات والقواعد المشتركة، بما في ذلك ما يتّصل بعلاقة الصكّ بمنظمة الأغذية والزراعة.

ويسلطّ تقرير المتابعة الضوء على التطوّرات الأخيرة التي تركت آثارها على وضع بعض الصكوك، وعلى الاستعراض الأوّلي للأجهزة الدستورية في إطار الإجراء 2–69 في خطة العمل الفورية. ويشير التقرير إلى أن تعقيد بعض التوصيات، إضافة إلى القيود الناجمة عن عبء العمل والقدرة، قد حدّت جميعها من التقدم المحرَز على صعيد تنفيذ التوصيات المتّصلة ببرنامج استراتيجي، وبتنسيق مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في الصكوك الدولية والإشراف عليها. وسوف يستمر التنفيذ في الفترة المالية المقبلة.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

العمل الذي يُقترح أن تقوم به لجنة البرنامج

يقدّم تقرير المتابعة لعلم اللجنة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد لويس غانيون (Louis Gagnon)، مستشار قانوني

الهاتف: 3098-5705 (06)

ألف– معلومات أساسية

1– عُرض التقييم الخارجي المستقل لعمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصكوك الدولية على لجنة البرنامج في دورتها الأولى بعد المائة (11–15 مايو/أيار 2009)[1]. ونظر التقييم في إحدى الوظائف الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة، أي استخدام الصكوك الدولية لتعزيز وتطوير وتدعيم أطر السياسات والأطر التنظيمية للأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات (الهدف الاستراتيجي باء–1 من الإطار الاستراتيجي 2000–2015). ودرس التقييم أيضاً جوانب السياسات القطرية، والصكوك القانونية، والآليات المعاونة، من زاوية علاقتها بالإطار الدولي (الهدف الاستراتيجي باء–2). وهو يستهدف تقييم عمل المنظمة بشأن الصكوك الدولية من حيث مدى جدواه لأعضاء المنظمة بوجه عام، ومدى جدواه لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة بوجه خاص.

2– وفي ردّ الإدارة[2]، رحّبت الأمانة بالتقييم الذي رفع 18 توصية رئيسية. وقبلت الإدارة جميع هذه التوصيات، على أن تكون موضع اهتمام كبير ينبغي الإشارة إليه في تقرير المتابعة هذا ألا وهو أن معظم التوصيات تعني بشكل أساسي الأطراف في الصكوك التنظيمية، أو الهياكل الرئاسية في هذه الصكوك، ولا تعني أمانة منظمة الأغذية والزراعة.

3– ومن بين التوصيات الثمانية عشرة التي رُفِعت، اعتبرت الإدارة أن 12 منها قد تستلزم تمويلاً إضافياً، من زاوية علاقتها بأمانة منظمة الأغذية والزراعة.

باء– المسائل الأساسية المعروضة

ملاحظات عامة

4– ويعكس تقرير المتابعة هذا، وبشكل خاص المصفوفة الواردة في الملحق، الجهود التي تبذلها المنظمة في تنفيذ التوصيات. كما يفيد التقرير عن التقدّم المحرز في تنفيذ عدد محدود فقط من التوصيات، لكن ينبغي النظر إلى هذا الأمر على ضوء عدد من العوامل.

5– أوّلاً، وكما هو مذكور آنفاً، يوجّه جزء كبير من التوصيات بصورة أساسية إلى الأطراف في الصكوك التنظيمية أو إلى هياكلها الرئاسية وليس إلى منظمة الفاو. ونظراً إلى أن لهذه الصكوك "*حياة خاصة بها*"، وإلى أنها وُضعت خصيصاً للسماح للأطراف الموقّعة عليها وأعضائها أن يحددوا أولوياتهم، فإن مشاركة أمانة المنظمة في العمل اليومي للصكوك وقدرتها على التأثير على أعمال الأمانات والهياكل الرئاسية تكون محدودة.

[1] الوثيقة PC 101/5 (a).

[2] الوثيقة PC 101/5 (a) Sup. 1.

6- وثانياً، كما يشير إليه أيضاً ردّ الإدارة، يأتي كلّ صكّ نتيجة عملية تفاوض يوجّهها بصورة أساسية الأعضاء المعنيون في منظمة الفاو (الذين قد يعبّرون، ضمن الهياكل الرئاسية، عن مصالح مختلفة بشكل ملحوظ عن تلك التي تعبر عنها الأجهزة الرئاسية في المنظمة) وقد يتأثر أيضاً بالممارسة اللاحقة في إطار تنفيذ الصكّ في مجالات متخصصة جداً يكون للإدارة تأثير محدود عليها. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لترويج الممارسات والقواعد المشتركة، فإن الصكوك لا تتبع نمطاً موحداً مقرراً سلفاً. إنما على العكس، ينطوي كل صكّ على مجموعة فريدة من الميزات، بما في ذلك في ما يتصل بعلاقتها مع منظمة الفاو. ومن الصعب، ربما من المستحيل، الوقوف عند الفوارق، وأحياناً عند الاختلافات الكبيرة في تمرين كتقييم عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصكوك الدولية. وفي أي حال، تطرّق التقييم إلى مجموعة من الصكوك وعَكَس على الصعيد العملي الخبرة المتأتية عن بضع صكوك فقط تمّ إبرامها تحت مظلّة منظمة الفاو وتمّ العمل بها عبر المنظمة.

7- وبعد إعداد التقييم الخارجي المستقل عن عمل منظمة بشأن الصكوك الدولية، ومراجعة لجنة البرنامج للتقييم وردّ الإدارة، حدث عدد من التطورات المهمة التي أثرت، بطريقة أو بأخرى، على وضع بعض الصكوك. وبالتالي، ولدى إصدار ردّها قبل اعتماد خطة العمل الفورية، أعربت الإدارة عن أسفها أن التقييم لم يعط توجيهات صارمة بشأن العلاقة بين مسألة الاستقلال الذاتي للمعاهدة والإشراف الذي تمارسه منظمة الفاو، وهي علاقة كانت لتكون ممكنة في إطار اختصاصات التقييم الواسعة. وقد اشتملت خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة، والتي صادق عليها المؤتمر في دورته (الخاصة) الخامسة والثلاثين، على إجراء يتطلّب من الإدارة والأجهزة الرئاسية ذات الصلة *"القيام باستعراض لإجراء ما يلزم من تغييرات بما يمكّن الأجهزة الدستورية، الراغبة في ذلك، من ممارسة السلطات المالية والإدارية ومن تعبئة أموال إضافية من أعضائها، مع البقاء في إطار المنظمة ومع الإبقاء على علاقتها بها من خلال رفع التقارير"* (خطة العمل الفورية الإجراء 2-69).

8- ويجري حالياً تنفيذ الإجراء 2-69 من خطة العمل الفورية. وقد أفضت أولاً إلى "استعراض أوّلي للأجهزة الدستورية بما يمكّنها من ممارسة سلطات مالية وإدارية أكبر مع البقاء في إطار المنظمة" درسه كلّ من لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمجلس[3]. وقد ركّز هذا الاستعراض الأوّلي على عدد من الصكوك، بما فيها المعاهدات المبرمة بموجب المادة 14 من دستور المنظمة. وفيما تتمتع هذه المعاهدات باستقلالي ذاتي وظيفي، فإنه يجري العمل بها في إطار المنظمة، ومن خلال المنظمة، وتبقى متصلة بالمنظمة على المستوى الإداري. وتشير تجربة المنظمة والأجهزة ذات الصلة إلى أنه ليس دائماً من السهل التوفيق بين المتطلبات الديناميكية والمتنازعة التي يفترضها الاستقلال الذاتي الوظيفي، وفي الوقت ذاته، العمل في إطار المنظمة. وكان هدف الاستعراض الأوّلي الذي درسه كلّ من لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمجلس السعي إلى تحديد مجالات يمكن أن تُتّخذ فيها مبادرات للتوفيق بشكل أفضل بين متطلبات الاستقلال الذاتي الوظيفي وتلك المتطلبات الناشئة عن العلاقة الإدارية مع منظمة الفاو. وكذلك، تُحال وثيقة بهذا الخصوص إلى لجنة البرنامج تحت بند آخر من جدول الأعمال[4]. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ هذا الإجراء داخل

[3] الوثائق CCLM 88/3 وCL 137/5 والفقرة 53 من الوثيقة CL 137/REP.

[4] الوثيقة PC 108/10.

معظم الهياكل الرئاسية في الصكوك العاملة في إطار منظمة الفاو قد أطلق عملية تفكير واستعراض لوضعها وإجراءات عملها. وبالتالي، فإن الوضع الحالي المتعلّق بموضوع تقييم عمل المنظمة بشأن الصكوك الدولية، وردّ الإدارة، وتقرير المتابعة هذا هو وضع في تطوّر مستمر إذ ما زال يخضع لتغيّرات ولم يستقرّ بعد. ويجب أن تؤخذ هذه الخلفية المتغيّرة في عين الاعتبار لدى دراسة تقرير المتابعة هذا.

ملاحظات خاصة

9– وإن استحالة تنفيذ بعض التوصيات، التي قبلتها الإدارة بصورة عامة، هو أمر يستوجب بعض التوضيحات.

10– وينبغي للأمانة أن تُنشئ وتستعرض بانتظام تحليلاً وبرنامجاً استراتيجياً لتوجيه ودعم عملية صنع القرار مستقبلاً بشأن المشاركة في السياسة الدولية والصكوك الدولية، ربما كجزء من "حالة أطر السياسات والأطر التنظيمية للأغذية والزراعة" (التوصية 3–1). وينبغي أن يشارك كلّ من المقرّ الرئيسي والمكاتب الإقليمية مشاركةً محددة وكبيرة في إعداد التحاليل شأنها شأن أمانات اللجان الفنية. ولكن مستوى الموارد المتاحة لدى المكتب القانوني وأمانات اللجان الفنية، وعبء عملها، لم يسمحا بتنفيذ هذه التوصية في الوقت الملائم، على ضوء تعقيد هذا التمرين. وقد لاحظ كلّ من التقييم وردّ الإدارة هذه الحدود والمخاطر بشكل واضح وصريح. وكذلك، كان على مختلف الوحدات المعنيّة في المنظمة في خلال السنوات القليلة الماضية أن تعمل على تنفيذ خطة العمل الفورية واضطرّت على مواجهة عدد كبير من الطلبات المتناقضة. وكما تورده هذه التوصية، فإن هذا سيتطلّب استثماراً كبيراً في الوثيقة الأساسية ولكنه سيتطلّب استثماراً أقلّ في الاستعراضات اللاحقة. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن فكرة *إطار السياسة والإطار التنظيمي للأغذية والزراعة* قد نشأت أصلاً عام 1999 في خلال الإعداد للإطار الاستراتيجي 2000–2015. وفي ذلك الوقت، لم تُواصل هذه المبادرة نظراً للجهود والاستثمارات الملحوظة اللازمة. وتدرس الإدارة حالياً الطرق والسبل للبدء بتنفيذ هذه التوصية في فترة السنتين 2012–2013.

11– وقد أبدت الإدارة في ردها موافقتها على الملاحظة بأن نشاطات منظمة الفاو في ما يخصّ الكثير من الصكوك الدولية لم تكن متصلة في ما بينها لعدم وجود عملية على نطاق المنظمة من أجل الإشراف على الأهداف التنظيمية الدولية للمنظمة أو لتقييم مدى تحقيقها وضمان التنسيق بينها. وهذا ما تعكسه التوصيتان 5–2 و6–1. وفي الواقع، يبرز بعدان في هذا الصدد: يتعلّق البعد الأوّل بالتنسيق في وظيفة رئيسية والإشراف عليها فيما يتصل البعد الثاني باتساق أوسع نطاقاً على صعيد السياسات والإدارة بين الصكوك، بما في ذلك آلية لتحديد المحتويات والتفويض الممنوح للصكوك التي تعنى بالمدافعة الرسمية عن مواقف منظمة الفاو في المنتديات غير المخصّصة للمنظمة.

12– وبالنسبة إلى البعد الأوّل، أشارت الإدارة إلى أن غياب التناسق هذا قد يكون نتيجة الفشل في تعيين وحدة تنسيق واحدة للإشراف على نشاطات المنظمة بشأن الصكوك الدولية ذات الصلة. واقتُرح بأن يمارس المكتب القانوني هذا الدور بحيث يضمن القيام بالوظيفة الرئيسية بصورة متسقة في المنظمة، في مقرّها الرئيسي وفي الميدان على السواء،

وتحت إشراف قانوني ملائم. وعلى أي دور تنسيقي أن يدرك أن بعض صكوك القانون الملزم هي ذات طبيعة تقنية بصورة أساسية وبالتالي، سوف يقتصر دور المكتب القانوني على معالجة الجوانب القانونية فيها. وعلى الرغم من الدور النشط الذي يؤديه المكتب القانوني، لأسباب مشابهة لتلك الأسباب المعروضة بالنسبة إلى التوصية 3–1، لم يتمكن هذا المكتب من ممارسة دوره بفعالية. إنما من المتوقع أن يتعزّز دوره على صعيد التنسيق والإشراف في مجال الشؤون القانونية في خلال الفترة المالية 2012–2013.

13– وأمّا في ما يتعلّق بالتنسيق في مجال مسائل سياسية وإدارية أوسع نطاقاً متصلة بعمل الصكوك، بما في ذلك تحديد موقف مشترك في المنتديات غير المخصّصة لمنظمة الفاو، ينبغي اتخاذ قرار بشأن الآلية والأدوات الملائمة الواجب تنفيذها. وقد يوفّر تنفيذ الإجراء 2–29 في خطة العمل الفورية فرصة لتنفيذ توصيات التقييم في خلال الفترة المالية القادمة.

14– وقد تضمّن التقييم تطورات كبيرة ورفع بعض التوصيات بشأن مشاركة المراقبين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في نشاطات الصكوك. وأوصى على وجه الخصوص بأن يكفل مؤتمر المنظمة أو غيره من الجهات المسؤولة عن صون النصوص الأساسية للمنظمة وجود توازن دقيق بين القواعد المتعلقة بمشاركة المراقبين في الاجتماعات الدولية والمصالح التي تمثلها المشاركة العامة من جانب جميع المجموعات المهتمة والأهداف العامة للاجتماع المعني أو للعملية المعنية. وكذلك، أوصى التقييم بأن تقوم الصكوك أو الأجهزة المعنية على الفور بدراسة عدد من المبادرات أو تنفيذها (التوصية 4–10).

15– وفي ردّ الإدارة، أشارت الأمانة إلى أنه لا يمكن تنفيذ التوصية 4–10 سوى كجزء من عملية أوسع لاستعراض القواعد والممارسات المتعلّقة بمشاركة منظمات غير حكومية (بما في ذلك، من بين أمور أخرى، المنظمات الصناعية، ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني) في عمل منظمة الفاو واجتماعاتها، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحكومي الدولي الذي تتمتع به المنظمة والصكوك المبرمة في إطار منظمة الفاو. وفيما يجوز منح الصكوك بعض المرونة، إلاّ أنه يتوجّب عليها احترام قواعد منظمة الفاو التي لم يتمّ النظر فيها مجدداً بعد. وسوف تسعى الإدارة إلى تنفيذ هذه التوصية في خلال الفترة المالية 2012–2013. وعلاوة على التعقيد التقني الملازم لهذه التوصية، فإنها دقيقة بعض الشيء نظراً للطبيعة الحكومية الدولية لمنظمة الفاو وللصكوك المبرمة في إطارها.

التوجيهات المطلوبة

16– يُقدّم تقرير المتابعة لعلم اللجنة.

الملحق: مصفوفة تقرير متابعة تقييم عمل المنظمة بشأن الصكوك الدولية– ردّ الإدارة

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
التوصية 3-1 ***<u>الإجراء الفوري</u>: ينبغي أن يكون نهج المنظمة في ما يتعلق بتنفيذها للهدف الاستراتيجي باء – 1 نهجاً استراتيجياً بدرجة أكبر. وينبغي للأمانة أن تُنشئ وتستعرض بانتظام تحليلاً وبرنامجاً استراتيجياً لتوجيه ودعم عملية صنع القرار مستقبلاً بشأن المشاركة في السياسة الدولية والصكوك الدولية، ربما كجزء من "حالة أطر السياسات والأطر التنظيمية للأغذية والزراعة". وينبغي أن تشارك المكاتب الإقليمية مشاركة محددة وكبيرة في إعداد التحليل. وينبغي أن تشارك كل لجنة من لجان المنظمة (لجنة مشكلات السلع، ولجنة مصايد الأسماك، ولجنة الغابات، ولجنة الزراعة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية) في عملية التخطيط هذه بنهج متدرج، يبدأ من القاعدة إلى القمة، استنادا إلى توجيه أوّلي من المقر الرئيسي. وهذا سيتطلب استثماراً كبيراً في الوثيقة الأساسية، ولكنه سيتطلب استثماراً أقل في الاستعراضات اللاحقة.***	إعداد مذكرة مفاهيمية بشأن كيفية تنفيذ حالة أطر السياسات والأطر التنظيمية للأغذية والزراعة والحفاظ عليها وضمان استدامتها، استنادا إلى الاستعراض الذي يتمّ في إطار خطة العمل الفورية عام 2009.	3-1 لم يُتَّخَذ أي إجراء بهذا الشأن لأن مستوى الموارد المتاحة لدى المكتب القانوني وأمانات اللجان الفنية، وعبء عملها، لم يسمحا بتنفيذ التوصية في الوقت الملائم، نظراً لتعقيد هذا التمرين. وكما تشير إليه التوصية، سوف يتطلّب تنفيذها استثمارا كبيراً في الاستعراض الأساسي. ويلحظ كل من التقييم وردّ الإدارة هذه الحدود والمخاطر بصورة واضحة وصريحة.	
التوصية 3-2 ***<u>أ– إستراتيجية المستقبل</u>***: ينبغي للمنظمة أن تُدمج الشواغل والالتزامات المتعلقة بالتمويل والمسؤولية التشغيلية ضمن قراراتها المتعلقة بالترخيص ببدء التفاوض على صكوك جديدة، مع الإقرار بأن إنشاء صك جديد لا يوفّر ضماناً لتمويل أنشطته. ولهذه الغاية، ينبغي أن تُعد	ليس لدى الإدارة، من جهتها، اعتراض على التوصية، بل أنها توافق عليها، رهناً بإيضاحين. أولا، كثيراً ما تحدث حالات، على المستوى الإقليمي أساساً، تنشأ فيها حاجة إلى صكوك محددة، وتحضّ فيها البلدان النامية المنظمة على دعمها. وربما يكون من الصعب على المنظمة ألا	3-2(أ) بقدر ما يتعلّق هذا الإجراء بأمانة منظمة الأغذية والزراعة وبقدر ما هو موجَّه إليها، فقد تمّ تنفيذه. 3-2(ج) لم يتمّ بعد تنفيذ هذه التوصية الخاصة الطويلة الأجل بقدر ما تتعلّق بالوثيقة المعروضة على لجنتي البرنامج والمالية والتي تحدّد العمليات التي ستموّلها المنظمة.	في عملية مفاوضات أخيرة على صكّ بموجب المادة 14 من الدستور (اتفاق بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في القوقاز)، تمّ التشديد بقوة على الحاجة إلى التزام مالي واضح من جانب الأطراف المحتملين قبل المضي قدماً.

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
أمانة المنظمة تحليلات واقعية للتكلفة المالية للصك الجديد، بما يشمل عمليات الأمانة، والتنفيذ على المستوى القطري، والعمليات العالمية. وينبغي إدراج هذه التقديرات ضمن المناقشات في مرحلة مبكرة عندما يكون لها أكبر تأثير على القرارات المتعلقة بالمضي قُدُماً في إنشاء صكوك دولية أو متابعة خيارات أخرى. **ب– إستراتيجية المستقبل**: ينبغي أن تسلّم قرارات المنظمة بشأن الميزانية وقرارات الأعضاء المتعلقة بتقديم مساهمات خارجة عن الميزانية بأن أداء الأنشطة الأولية الأساسية يمكن أن يكون جوهرياً لتوفير دعم طويل الأجل لصك جديد وللمشاركة فيه، ومن ثم يمكن أن يكون جوهرياً لنجاحه في الأجل الطويل. وهكذا، ينبغي أن تأخذ هذه القرارات في الاعتبار تحديداً حاجة كل صك دولي جديد لضمان مستويات التقدم المبكّر اللازمة لنجاح الصك في الأجل الطويل. وبناء على ذلك، ينبغي تخصيص مستوى أعلى من الأموال للصكوك الجديدة لتمكينها من وضع البرامج الأولية اللازمة موضع التشغيل. **ج– إستراتيجية المستقبل**: عند إنشاء صكوك جديدة، حيث تتوقع الأطراف أن تدفع المنظمة جميع تكاليف عمليات الصك أو جزءاً منها، ينبغي أن يحدد الصك أو تحدد وثيقة أخرى ما هي العمليات التي ستمولها المنظمة. وينبغي تقديم هذه الوثيقة مع خطة تمويل الصك إلى لجنة المالية (إلى جانب لجنة البرنامج) وإلى أن يوافق عليها أيضاً مؤتمر المنظمة بصورة منفصلة.	تستجيب لاحتياجات بعض البلدان. وتوجه المنظمة، بوجه عام، الانتباه دوماً" إلى الانعكاسات المالية المترتبة على بعض المبادرات. ومن المفترض، أن تتوافر في سياق الأولويات الجديدة إمكانية أمام المنظمة لأن تقاوم بمزيد من القوة الطلبات الداعية إلى دعم مبادرات لا تندرج ضمن الأولويات المقررة للمنظمة. ثانيا، التوصية موجهة أيضاً إلى الأعضاء لدى التفاوض بشأن الاتفاقيات، وهذا أمر ينبغي أن يؤخذ في الحسبان.		

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
التوصية 4-1 **أ- إستراتيجية المستقبل**: ينبغي أن تواصل المنظمة وضع قانون ملزم وقانون غير ملزم على حد سواء. وينبغي أن يكفل المسؤولون عن الاختيار ما بين القانون غير الملزم والقانون الملزم أو الذين ينصحون بذلك الاختيار أن يكون هذا الاختيار استراتيجياً، تُراعى فيه العوامل التالية: (1) الاحتياجات المحددة لكل حالة: فالقانون الملزم ينبغي استخدامه حيثما توجد حاجة إلى التزامات سياسية على المستوى القطري بشأن قضية بعينها، وحيثما كانت الأطراف راغبة في ذلك. أما القانون غير الملزم فينبغي استخدامه حيثما توجد حاجة أو رغبة دولية للتمكين من التخطيط أو التنفيذ أو التشريع أو الإنفاذ أو أي إجراءات أخرى في مجال يريد عدد كبير من أعضاء المنظمة (بتوافق أو بعدم توافق الآراء) اتخاذ إجراء فيه؛ (2) حقيقة أن أقوى ميزة نسبية لدى المنظمة – وهي الخبرة الفنية – كثيراً ما تكون تعبئتها من خلال الصكوك غير الملزمة أفضل من تعبئتها من خلال الصكوك الملزمة؛ وأن الجانبين السيئين نسبياً لديها اللذين يُعترف بهما عموماً أكثر من غيرهما، وهما الإدارة والبيروقراطية، كثيراً ما يكون أفضل سبيل لتجنبهما هو من خلال الصكوك غير الملزمة أيضاً؛ (3) التكاليف والآثار الطويلة الأجل المقدّرة للتفاوض بشأن أي صك من أي نوع واعتماده وتنفيذه.	تتفق الإدارة بوجه عام مع التوصية. والاختيار بين القانون الملزم والقانون غير الملزم أمر يرجع بدرجة كبيرة إلى الأعضاء. كان الإجراء الموافق عليه القيام بحصر بموجب التوصية 3-1.	يجري تنفيذ هذا الإجراء وبالفعل، تدعم منظمة الفاو حالياً عملية اعتماد صكوك من القانون الملزم وغير الملزم.	لم تبرح منظمة الفاو اعتماد صكوك القانون الملزم (مثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه 2009؛ والاتفاق المتعلّق بهيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لإقليم آسيا الوسطى والقوقاز 2009 وهي مبادرة تهدف إلى إمكانية إنشاء هيئة لمصايد الأسماك في البحر الأحمر) وصكوك القانون غير الملزم (مثل صياغة خطوط توجيهية دولية لإدارة الصيد العرضي والحدّ من المصيد المرتجع؛ والخطوط التوجيهية الدولية للتوسيم الإيكولوجي للأسماك والمنتجات السمكية من مصايد الأسماك الطبيعية الداخلية). وهناك أيضاً حالات حيث يتمّ وضع صكوك القانون غير الملزم في إطار معاهدات. مثلاً، في إطار المادة 21 من الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، أنشئت مجموعة عمل مخصَّصة لتضع، من بين أمور أخرى، إجراءات لتنفيذ الاتفاق. وتشارك منظمة الفاو بصورة نشطة جداً في صياغة خطوط توجيهية طوعية بشأن الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات.

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
ب– إستراتيجية المستقبل: حيثما يُختار قانون غير ملزم، ينبغي زيادة عمليات ترويج هذه الوثائق وتعميمها إلى أقصى حد وينبغي تعبئة الدعم والمساعدة في تنفيذها توخياً لاستخدام مساهمات خبراء المنظمة العالية الجودة من هذا النوع على أفضل وجه. **ج– الإجراء الفوري**: ينبغي أن تجري أمانة المنظمة، ربما اقتراناً بالتحليل الموصوف في التوصية 3-1، جرداً لصكوك القانون غير الملزم القائمة لديها لكي تحدد إمكانية وكيفية استخدامها والترويج لها بمزيد من الفعّالية.			
التوصية 4-2 **أ– إستراتيجية المستقبل**: تشير عوامل التكلفة والإشراف إلى أن إدماج عمليات الصكوك داخل إدارات المنظمة أو كوحدات للمنظمة ينبغي تفضيله حيثما أمكن، وحيثما كان من الممكن تحديد طبيعة حقوق الصك والمنظمة وواجباتهما المحددة بواسطة اتفاق. وينبغي ألا تسعى الصكوك الجديدة إلى أن تكون مستقلة تماماً أو بصفة رئيسية (مستقلة ذاتياً) إلا حيثما يكون قد جرى تحليل ذلك القرار وتبريره بدقة شديدة. **ب– إستراتيجية المستقبل**: ينبغي استخدام صيغة لغوية محددة في أي صك ملزم جديد أو يُعاد التفاوض بشأنه أو يُعدّل وذلك لتوضيح الطابع المحدد للصلة والتوقعات بين المنظمة	توافق الإدارة على التوصية، ولكنها تلاحظ أن التوصية لا تؤثر بالضرورة على تشغيل الصكوك الدولية، أو على قرارات الأجهزة الرئاسية للصكوك الجديدة. واستصواب إدماج العمليات داخل إدارات المنظمة أو كوحدات للمنظمة ينبغي بحثه في كل حالة على حدة. والإدارة غير متيقنة على أية حال مما إذا كانت هذه الملاحظات تنطبق على كل من الصكوك الملزمة والصكوك غير الملزمة، وتلاحظ أن عاملي التكلفة والإشراف يتباينان تبعاً لطبيعة الصك. وفي ما يتعلق بضرورة التحديد الدقيق لصلة الصك بالمنظمة، فإن هذا أمر هام ومستصوب. لكن طبيعة هذه الصلة ترتبط، إلى حد كبير، بعملية التفاوض التي قد لا تسير على نمط موحد مقرر سلفا".	بقدر ما تتعلّق هذه التوصية بالإدارة، فقد جرى تنفيذها.	في سياق تنفيذ الإجراء 2-69 من خطة العمل الفورية، تُجري الإدارة "استعراضاً يهدف إلى القيام بأي تغييرات ضرورية للسماح للأجهزة الدستورية الراغبة بذلك ممارسة سلطة مالية وإدارية وتعبئة أموال إضافية من أعضائها، مع البقاء في إطار المنظمة والحفاظ على علاقتها بها من خلال رفع التقارير لها". ويتعلّق هذا الاستعراض بوجه خاص بالأجهزة التي أُنشئت بموجب المادة 14 من الدستور. وأنجزت نسخة أولى من هذا الاستعراض تتم مراجعتها من قبل لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ومن قبل المجلس. وكذلك، تنظر لجنة البرنامج[5] في وثيقة. والغرض من هذا التمرين هو تحديد مجالات يمكن فيها التوفيق بين متطلّبات الاستقلال الذاتي الوظيفي لبعض

[5] الوثيقة PC 108/10.

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
والصك. فهذا سيساعد في توضيح كل حالة، وتجنُّب الصعوبات التي يمكن أن تنشأ في المستقبل، واحترام حقوق الأطراف ذات السيادة. ج – في ما يتعلق بالصكوك الملزمة القائمة، ينبغي أن تجري عملية حسم قضايا الاستقلال الذاتي كعملية توكيدية، حيثما كانت المنظمة أو كان صك دولي بتعرض لمشاكل أو لتحديات.	وتوافق الإدارة على ضرورة حل "قضايا الاستقلال الذاتي" بوصفها "عملية توكيدية" ومستمرة، وهي ملتزمة بحل هذه القضايا بقدر ما يتسنى ذلك ضمن إطار المنظمة. وقد طُلب استعراض هذه المسألة في إطار خطة العمل الفورية. وتعرب الإدارة عن أسفها لأن التقييم لم يعط المزيد من التوجيهات بشأن هذه المسألة المهمة والمعقّدة.		الصكوك والقيود الملازمة للعمل في إطار منظمة الفاو. يجري تنفيذ هذه التوصية الفرعية في إطار تنفيذ الإجراء 2–69 من خطة العمل الفورية.
التوصية 4–3 **<u>الإجراء الفوري</u>**: ينبغي أن تُحجم الصكوك الدولية الخاصة بالمنظمة عن إنفاق موارد شحيحة على إنشاء آليات رسمية للامتثال والمسؤولية القانونيين و/أو زيادة بروز آلياتها الخاصة بتسوية المنازعات، إلى أن تكون هناك إشارات أوضح بشأن: (1) النجاح في استخدام وتطبيق هذه الآليات في صكوك دولية أخرى؛ و(2) الحاجة إلى وجود آليات من هذا القبيل داخل المنظمة. فعند هذه المرحلة، قد يكون ممكناً بالنسبة للمنظمة أن تنشئ آليات على نطاقها ككل، وأن تمنح صكوكاً معينة الحق في اعتماد تلك الآليات أو عدم اعتمادها.	هذه التوصية ليست موجهة إلى الإدارة بقدر ما هي موجهة إلى الأعضاء. وتعترف الإدارة، بقدر ما تتعلق بها هذه التوصية، بأن آليات الامتثال وتسوية المنازعات ربما تكون قد أُعطيت في بعض الحالات أهمية زائدة، وخاصة إذا روعي أنها لم تستخدم إلا فيما ندر. وربما يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أن معايير الدستور الغذائي تُستخدم في آليات منظمة التجارة العالمية المعنية بتسوية المنازعات.	لقد اتُّخذت إجراءات حيث أنه لم يتمّ إنشاء أي آليات للامتثال الرسمي و/أو لتسوية النزاعات في أي اتفاقات أخيرة تمّ إبرامها بعد التقييم.	
التوصية 4–4 **<u>أ– إستراتيجية المستقبل</u>**: في ما يتعلق بتعزيز المشاركة القطرية، ينبغي أن يركّز أعضاء المنظمة وأمانتها على الإجراءات التي ترمي إلى تمكين البلدان من الشعور بالثقة في قدرتها على المشاركة بفعّالية، وذلك بزيادة الوعي على المستوى السياسي بقيمة الصك، وإزالة حواجز القدرة (أنظر التوصيات التالية) أو تخفيف تفسير	تلاحظ الإدارة أنها اضطلعت بأنشطة كثيرة في مجالي التدريب وبناء القدرات، مما قد يسمح للبلدان من ثم بأن تكتسب مزيداً من الثقة بقدرتها على المشاركة. وهذا أمر يحدث بالفعل في سياقات كثيرة، منها مثلاً في ما يتعلق بالدستور الغذائي، حيث توفر المنظمة ومنظمة الصحة العالمية مساعدة فنية للبلدان الأعضاء من أجل تعزيز قدرتها على المشاركة بفعالية في العمل المتعلق بوضع المواصفات،	اتخذت إجراءات وبذلت منظمة الفاو جهوداً لتيسير مشاركة البلدان والإدارة الوطنية في النشاطات ذات الصلة بالصكوك. لقد اتُّخذت إجراءات في ما يتعلّق بالمنظمة، حيث أنه لم تُستخدَم أي صكوك دولية لمعالجة حالات الطوارئ.	

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
العبارات اللغوية المشحونة سياسياً، وبناء نهج تدريجي في ما يتعلق بالامتثال حيثما كان الامتثال الفني يمثل مشكلة. **ب– إستراتيجية المستقبل**: ينبغي ألا تستخدم المنظمة الصكوك الدولية كأداة لمعالجة حالات الطوارئ الجارية أو الحالات العاجلة الأخرى إلا إذا أملت ظروف خارجية غير ذلك. ولكن متى توافر توافق كافٍ يمكن أن تنشئ الصكوك الدولية آليات تتيح عندئذ اتخاذ إجراءات سريعة في حالات عاجلة خاصة مستقبلاً.	وذلك بجملة سُبل منها حساب أمانة الدستور الغذائي. كما تتخذ التدابير الرامية إلى زيادة المشاركة في قطاع مصايد الأسماك ومجالات أخرى.		
التوصية 4–5 **من أجل إستراتيجية المستقبل**: أ – عند إسناد مسؤوليات إلى مسؤولي الاتصال والأنشطة القطرية في الدورات، ينبغي أن يوازن مؤتمر المنظمة وأعضاؤها والأجهزة الرئاسية لصكوكها بين المسؤولية الإضافية ومستوى المطالب المفروضة فعلاً على كل مسؤول اتصال على حدة. ب – عند تعيين مسؤولي الاتصال القطريين، ينبغي أن يُدرك الأعضاء مستوى ما يحتاج إليه أولئك الأشخاص، بما يشمل الإذن لهم بصلاحيات مناسبة ذات صلة بعمليات التحضير والإدماج وتبادل المعلومات على المستوى القطري الداخلي، باعتبار أن تلك الصلاحيات أساسية لتحويل أي صك دولي إلى عنصر عملي داخل الإطار السياساتي والتنظيمي الدولي، وتوفير الموظفين المناسبين لهذه المهام. ج– ينبغي تصميم عمليات التنفيذ وإعداد المندوبين وتقارير الاجتماعات على المستوى	قبلت منظمة الفاو هذه التوصية، بقدر ما تتعلق بها.	إن التوصية ذات طبيعة طويلة الأجل. ولم يتسنّ بعد للمنظمة البدء بتنفيذها.	

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
القطري كعمليات ذات جانبين، تتطلب تبادل المعلومات في ما بين الوزارات ورغبة كل وزارة في نشر المعلومات التي تتلقاها من الوزارات الأخرى، واستخدامها وتطبيقها، والنظر في الكيفية التي يمكن بها إدماج الالتزامات القطرية المترتبة بموجب صكوك دولية أخرى على المستوى القطري على نحو دقيق وعضوي.			
التوصية 4–6 **<u>الإجراء الفوري</u>**: بالنظر إلى أهمية تبادل المعلومات في صكوك الموارد الطبيعية، ينبغي للمنظمة، وأمانتها، وصكوكها أن تولي أولوية عالية لما يلي: أ – مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالإبلاغ وغيرها من المسؤوليات المتعلقة بجمع المعلومات بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة؛ ب– توفير الموارد وغيره من أشكال الدعم لبناء وتشغيل قواعد بيانات تتطلبها الصكوك وآليات أخرى لتبادل المعلومات؛ ج– اتخاذ تدابير لضمان توافر قواعد البيانات التي يمكن الوصول إليها إلكترونياً (في شكل نُسخ ورقية أو أقراص مدمجة CD-Rom) للوكالات وللمستعملين الآخرين للبيانات الذين يكون وصولهم إلى الإنترنت محدوداً.	من شأن تنفيذ هذه التوصية أن يتطلب توفير التمويل اللازم. وربما توجد إمكانية لربط تنفيذها بتقرير "حالة أطر السياسات والأطر التنظيمية للأغذية والزراعة"، وخاصة في ما يتعلق بالحصر المنهجي لمتطلبات إعداد التقارير. وكانت الإجراءات المحددة: حصر متطلبات إعداد التقارير؛ وضع خطط إستراتيجية لمساعدة البلدان على صعيد متطلّبات إعداد التقارير.	في إطار خطّ عملها العام، فإن منظمة الفاو تساعد الأعضاء على القيام بنشاطات وطنية لتنفيذ مسؤولياتها على الصعيد الوطني في إطار صكوك دولية، بما في ذلك في مجال الاضطلاع بمسؤولياتها لإعداد التقارير. وفي التوجّه ذاته، دعمت المنظمة قواعد بيانات، وآليات لتبادل المعلومات وعملية النشر الإلكتروني للمعلومات الواردة في قاعدة البيانات.	بصورة عامة، لقد أعطت جميع الصكوك العاملة في إطار منظمة الفاو وأماناتها أولوية كبرى للنشاطات الهادفة إلى مساعدة البلدان النامية. وهي تضمّ، من بين جملة أمور أخرى، المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والدستور الغذائي، إلخ.

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
التوصية 4-7 **أ – الإجراء الفوري**: ينبغي أن تكون المنظمة مدركة للمطالب المتعددة والمتعارضة المفروضة على البلدان نتيجة لتكاثر الصكوك الدولية. وحيثما كان من اللازم تنفيذ صك دولي، ينبغي أن تركز المساعدة الإدارية/الدستورية على استحداث أدوات لمساعدة المشرّعين والإداريين القطريين على تنفيذ الالتزامات المتعددة بفعّالية. **ب– الإجراء الفوري:** ينبغي أن تواصل المنظمة دعمها القوي للتنفيذ القطري لصكوك المنظمة وأن تولي أولوية لبناء القدرات من أجل إيجاد حلول للشواغل الفنية التي تعيق أو تؤخّر التنفيذ القطري. **ج– الإجراء الفوري**: ينبغي أن تُعد الوحدات المختصة وصكوك المنظمة معلومات عن التشريعات والسياسات القطرية والإقليمية المعتمدة أو المقترحة كتنفيذ كلي أو جزئي للالتزامات (أو أهداف القانون غير الملزم) بموجب الصك، وأن تتيح تلك المعلومات. وفي هذا العمل، من المهم عدم تكرار العمل الذي يجري القيام به فعلاً من خلال قاعدة البيانات "FAOLEX"، وضمان أن تكون "FAOLEX" وقواعد بيانات الصكوك محدّثة بنفس القدر. وفي حالة توافر موارد كافية، يمكن برمجة قواعد فرعية تابعة لقاعدة البيانات "FAOLEX" وصقلها لتوفير بيانات عن التنفيذ القطري في شكل ميسور بالنسبة لغير القانونيين	تسلم إدارة المنظمة بالصعوبات التي تواجه البلدان، ولكنها تتساءل عن كيفية الحصول على معلومات دقيقة عن مدى امتثال البلدان للمعاهدات والالتزامات الدولية الأخرى من أجل تقييم التزاماتها التي يمكن أن تكون متعارضة. الإجراء الموافق عليه كان: تعبئة الموارد وتقديم المساعدة الفنية. والمنظمة ملتزمة بمواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتنفيذ المعايير على المستوى القطري، حالما يجري اعتمادها على المستوى الدولي. وكان الإجراء الموافق عليه: وضع خطة عمل لبناء القدرات. أنشأت المنظمة المنفذ الدولي لسلامة الأغذية وصحة الحيوان والنبات. وبالإضافة إلى ذلك، توفر اللجان التنسيقية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية منتدى للبلدان الأعضاء لتبادل المعلومات بشأن أحدث التغييرات التي يجري إدخالها على التشريعات والنظم الغذائية. وكان الإجراء الموافق عليه: وضع اقتراح لآليات تبادل المعلومات.	تقوم منظمة الفاو بتنفيذ هذه التوصيات. وتدرك المنظمة بشكل تام المخاطر الملازمة لتعميم الصكوك. وهي تستمر في دعم تنفيذ صكوك منظمة الفاو على الصعيد الوطني ضمن الموارد المتاحة لها. وتلفت المنظمة الانتباه إلى ضرورة تفادي الازدواجية في العمل.	

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
على المستويين القطري والدولي (بما يشمل، على سبيل المثال، تحديد شروط معينة في صكوك القطاعات العامة أو التي يوجد ارتباط بينها والتي قد تُغفل أو تُسقط).			
التوصية 4-8 **<u>الإجراء الفوري</u>**: ينبغي أن تنظر المنظمة ومختلف الأجهزة الرئاسية للصكوك الدولية في تركيز نسبة مئوية أكبر من الجهود الرامية إلى بناء القدرة على تنفيذ الصكوك الدولية حول المجال المواضيعي للصكوك الدولية للمنظمة التي تلقى قبولاً على أوسع نطاق. **<u>أ – الإجراء الفوري</u>**: ينبغي تحسين التنسيق بين إدارات المنظمة والأمانات بشأن تنمية القدرة على تنفيذ الصكوك الدولية. وينبغي إعداد خطط بناء القدرة على التنفيذ استنادا إلى تقييم منهجي للاحتياجات، ومع مراعاة مصادر الإمداد البديلة. وينبغي أن تركز المنظمة مواردها الخاصة ببناء القدرة على تلبية الاحتياجات إلى أشكال المساعدة الفنية القصيرة الأجل نسبياً التي يمكن أن تقدمها بشكل جيد. وينبغي أن يكون لأمانة الصك الدور الرئيسي في تنسيق وترتيب أولويات تلبية الطلب والحاجة، حتى حيثما كان التمويل يوجّه من خلال الوحدات الفنية.	في حالة سلامة الأغذية وجودتها ، يجري بناء قدرات الحكومات من قبل الوحدات المعنية في المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، لا من قبل أمانة هيئة الدستور الغذائي. ويجرى تشاور منتظم عن كثب على مستوى المقر بين أمانة هيئة الدستور الغذائي والوحدات المسؤولة في المنظمة عن بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، يشارك موظفو المنظمة في المكاتب الميدانية بصورة نشيطة في اللجان التنسيقية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، ويشاركون في الحوار مع البلدان الأعضاء. وفي ما يتعلق بالتمويل، ينبغي إنشاء آلية رسمية لتيسير الحصول على التمويل الموجه إلى الوحدات الفنية. وكانت الإجراءات الموافق عليها: تحديد مجالات مواضيعية في الصكوك الدولية لمنظمة الفاو والتي تحظى بالقبول الأوسع؛ وإعداد خطط لبناء القدرات.	بصورة عامة، ما برحت منظمة الفاو تنفّذ هذه التوصية قدر المستطاع. إنما قد تبرز حاجة إلى رفع في الشواغل الكامنة وراء هذه التوصية بطريقة أكثر تفصيلاً ودقّة إلى دوائر منظمة الفاو وأمانة صكوكها على السواء.	تعزّز الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات نشاطات اتفاقية التنوّع البيولوجي من خلال اعتماد إستراتيجية اتفاقية التنوع البيولوجي ووضع الخطة التشغيلية المرافقة لها (هيئة تدابير الصحة النباتية 5 عام 2010)، وتبذل جهوداً ملحوظة وناجحة لاجتذاب أموال إضافية لدعم هذه النشاطات.
التوصية 4-9 **<u>أ– الإجراء الفوري</u>**: ينبغي أن يواصل مؤتمر المنظمة وموظفو المنظمة وصكوك المنظمة معالجة قضايا الافتقار إلى تمويل من أجل انتقال المندوبين وإقامتهم، وهو ما يظل عقبة رئيسية تقف في طريق التمثيل القطري في عمليات الصكوك.	توافق الإدارة على هذه التوصية ولكنها تلاحظ أنها تعتمد إلى حد كبير على التمويل المقدم من الجهات المانحة. والإجراء المُتَّفق عليه: المدافعة لدعم حساب الأمانة للدستور الغذائي. نفس الملاحظة الواردة أعلاه، وتلاحظ الإدارة أن	يجري تنفيذ هذه التوصية بصورة عامة من جانب أمانة منظمة الفاو، رغم أن تنفيذها قد يستوجب نهجاً مختلفاً. وبشكل عام، يجري تنفيذ مجموعة من الإجراءات المُصمَّمة لتعزيز القدرات الاختبارية والفنية للمشاركة في المفاوضات الدولية من جانب أمانة المنظمة، بقدر ما يتعلّق الأمر بأمانة المنظمة وبقدر ما يمكنها التدخّل من تلقاء ذاتها في هذه المسائل.	لقد اتّخذت منظمة الفاو وأماناتها خطوات لتمويل مشاركة مندوبين من البلدان النامية. وتستمر المنظمة في دعم حساب الأمانة المشترك بين منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية بصورة نشطة للمشاركة في نشاطات الدستور الغذائي. ولو بطريقة أقل تنظيماً،

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
ب– الإجراء الفوري: ينبغي أن يولي مؤتمر المنظمة وموظفو المنظمة وصكوك المنظمة أولوية عالية لتحسين القدرة الفنية والمستمدة من التجربة على المشاركة في المفاوضات الدولية، مع دراسة تكلفة وآثار ومنافع وضع وتنفيذ الخيارات المختلفة لتشجيع حضور المندوبين القطريين وزيادة القدرة على المشاركة بفعّالية، بما يشمل: – تقديم دعم موسّع للمشاركة الإقليمية (الاجتماعات والحلقات الدراسية وبرامج تدريب الخبراء) قبل الاجتماعات العالمية الخاصة بالمنظمة والتي سيجري التفاوض فيها بشأن القضايا الموضوعية؛ – استعانة المنظمة بواحد أو أكثر من أمناء المظالم غير المتحيزين، تكون مهمتهم هي تقديم المشورة إلى المندوبين في الاجتماعات الهامة؛ – التعاون الطوعي من جانب الوفود في التجمعات الإقليمية، لكفالة اشتمال الوفود المشتركة في كل تجمّع على خبراء في جميع المِهَن الأساسية ذات الصلة باجتماع معيّن؛ – زيادة التمويل وتمديده من أجل زيادة عدد الوفود القادرة على المشاركة وزيادة قدرة البلدان النامية على المشاركة في تلك المفاوضات والاجتماعات، التي تتخذ فيها معظم القرارات المضمونة وتجري فيها معظم المناقشات بشأن المضمون. ونظراً إلى الاختلافات الملحوظة بين الصكوك الدولية التي يدرسها هذا التقييم، ينبغي أن يقوم الجهاز الرئاسي في كل صكّ، وأمانته، والأطراف	بعض الصكوك الدولية قد أنشأت عدداً من المرافق للمندوبين. وفي هذا الإطار جرى إطلاق مرفق للتعلم الإلكتروني بُغية بناء قدرات المندوبين المشاركين في هيئة الدستور الغذائي. الإجراء الموافق عليه: إعداد خطط لبناء القدرات.		فإن صكوكاً أخرى تعمل في إطار منظمة الفاو كالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات قد يسّرت مشاركة البلدان النامية في الاجتماعات.

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
الموقعة عليه والأطراف الأخرى الداعمة له (بما في ذلك مؤتمر المنظمة وموظفوها) بالنظر في ظروفه الخاصة في ما يتعلّق بالخيارات أعلاه (أو بخيارات أخرى) الواجب التحرّي عنها أو تطبيقها. ولكلّ من هذه الخيارات منافعه ومساوئه.			
التوصية 4-10 **أ- إستراتيجية المستقبل**: ينبغي أن يكفل مؤتمر المنظمة أو غيره من الجهات المسؤولة عن صون النصوص الأساسية للمنظمة وجود توازن دقيق بين القواعد المتعلقة بمشاركة المراقبين في الاجتماعات الدولية والمصالح التي تمثلها المشاركة العامة من جانب جميع المجموعات المهتمة والأهداف العامة للاجتماع المعني أو للعملية المعنية. **ب- الإجراء الفوري**: ينبغي أن يُعيد كل صك أو كل جهاز النظر في قواعده الفردية بشأن مشاركة الصناعة أو أصحاب المصلحة الآخرين غير الحكوميين، لتعظيم اشتماله على آراء جميع القطاعات ومجموعات المصالح ذات الصلة من جانب منظمات ذات مصداقية، وتحقيق توازن ملائم في المشاركة. وما هو "ملائم" سيتباين من صك إلى آخر. **ج- الإجراء الفوري**: ينبغي أن يكون لكل صك دور استباقي بدرجة أكبر في اختيار المراقبين، بحيث يُشجَّع كلّ منهم على توجيه وعرض آراء المنظمات الأخرى داخل مجموعة أصحاب المصلحة التي يمثلها. والخياران المحددان اللذان يجب النظر فيهما من أجل زيادة مستوى المشاركة من جانب المنظمات	تلاحظ الإدارة أن هذه التوصية وأجزاءها الفرعية يمكن تنفيذها في إطار العملية الأوسع نطاقا لاستعراض القواعد المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في عمل المنظمة، التي سُتستهل في المستقبل القريب. غير أن المسألة قد تكون أكثر تعقيدا مما تبدو لأول وهلة حيث إن الأعضاء يتمسكون بالطابع الحكومي الدولي للمحافل التي تعمل داخل المنظمة أو في إطارها. وتود الإدارة أيضا أن تشير إلى أن خبرة كبيرة قد اكتُسبت في بعض المجالات المحددة التي قد تساعد في عملية استعراض القواعد الحالية. ففي حالة الدستور الغذائي على سبيل المثال جرى تغيير القواعد والإجراءات المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية بناء على التقييم الذي أجري لهيئة الدستور الغذائي في عام 2002.	أشارت الأمانة في ردّ الإدارة إلى أنه لا يمكن تنفيذ هذه التوصية إلاّ كجزء من عملية استعراض أوسع للقواعد والممارسات المتعلّقة بمشاركة منظمات غير حكومية (بما في ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، المنظمات الصناعية ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني) في عمل المنظمة واجتماعاتها، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الحكومي الدولي الذي تتمتع به المنظمة والصكوك المُبرمة في إطارها. وتدرك الإدارة أهمية هذه المسألة. في الوقت الحالي، وفيما أُعطيت الصكوك بعض المرونة (مراجعة حالة الدستور الغذائي في العامود التالي)، إلاّ أن عليها احترام قواعد منظمة الفاو. وقد انطلقت عملية إعادة النظر في قواعد منظمة الفاو، بما في ذلك السياسات العامة في بعض الحالات.	لقد اعتمدت هيئة الدستور الغذائي منذ عام 1999 مبادئ تتعلق بمشاركة منظمات دولية غير حكومية في عملها. وخضعت هذه المبادئ إلى مراجعة بين عامي 2001 و2003. وفي عام 2004، أنجزت خطوة إضافية بإعطاء الحق للمرة الأولى للمجلس التنفيذي في الدستور الغذائي في التوصية بمنظمات قد لا تستجيب إلى متطلبات مبادئ الدستور الغذائي، ومنظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية، إنما يُتوقَّع أن تساهم مساهمة إيجابية ملحوظة في عمل الهيئة بحدّ ذاتها. وتُبذل جهود بين أمانة الدستور الغذائي والمكاتب القانونية لتسريع عملية تطبيق المبادئ.

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
غير الحكومية وجماعات القطاع الخاص من البلدان النامية ولتمكين هذه الجماعات من تمثيل مصالح جماعات أخرى مركزة بطريقة مماثلة هما: – عقد اجتماعات تحضيرية للمنظمات غير الحكومية وجماعات القطاع الخاص لتبادل المعلومات عن المواقف والشواغل قبل عقد الاجتماعات الأساسية؛ – تقديم الدعم والمساعدة لمجموعات المراقبين، لتشجيع نشر نتائج اجتماعات المنظمة ولإبلاغ أولئك المراقبين بتأثير مدخلات مجموعاتهم وقضاياها ومقترحاتها على الاجتماع.			
التوصية 4-11 **<u>إستراتيجية المستقبل</u>**: ينبغي أن يكون التعاون مع الأجهزة والصكوك الإقليمية، سواء أُنشئت أو لم تنشأ في إطار ولاية المنظمة، عنصراً أساسياً من عناصر استخدام المنظمة للصكوك الدولية، لا سيما على مستوى التنفيذ القطري. وينبغي أن يشمل أيضاً هذا التعاون جميع مراحل إعداد أو تنفيذ أي صك جديد. وينبغي تقديم دعم مقابل لكفالة وجود قدرة مناسبة على المستوى الإقليمي، كجزء من خطط منسقة لبناء القدرات في ما يتعلق بكل صك (أنظر التوصية 4-8 أعلاه).	هذه التوصية مقبولة رهناً بالشواغل التي جرى الإعراب عنها بشأن "المعايير الإقليمية" بوصفها عوائق أمام التجارة المعولمة المتعددة الأطراف. ما برحت إدارة المنظمة تشارك بصورة نشطة في الأنشطة واللجان الإقليمية، وتسعى إلى مزيد من التعاون مع الأجهزة الإقليمية في السعي إلى بلوغ أهداف مشتركة مع الصكوك الدولية، وخاصة في تنفيذ المعايير وفي بناء القدرات. الإجراء الموافق عليه: تحديد مجالات لتعزيز التعاون الإقليمي.	يجري تنفيذ هذه التوصية بصورة عامة.	
التوصية 5-1 **<u>إستراتيجية المستقبل:</u>** عند إعداد الصكوك الدولية ينبغي أن تسعى المنظمة إلى الاستناد إلى مزاياها النسبية البادية كمقدمة لمشورة خبراء/فنية هامة، وكمحللة/مفسّرة لعناصر فنية أو قطاعية معيّنة من عناصر القضية، وكممكِّنة من التنفيذ	قُبلت التوصيات مع التوضيح أنه يعود للأعضاء أن يقرروا ما إذا كانت منظمة الفاو تضطلع بدور قيادي في مجالات محدّدة أو لا تضطلع بهذا الدور.	يجرى تنفيذ هذه التوصية بصورة عامة، على أنه يعود للأعضاء المعنيين أن يقرروا ما إذا كانت منظمة الفاو تضطلع بدور قيادي في وضع أي صكّ دولي، أو لا تضطلع بهذا الدور.	

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
المتكامل على المستوى القطري. وينبغي ألا تسعى إلى "القيادة" في إعداد صك دولي إلا بعد إجراء تقييم واقعي لانعكاساته ومزاياه ومساوئه المحتملة القصيرة والطويلة الأجل، ومع أخذها في الحسبان موقفها بالنسبة إلى أصحاب المصلحة الآخرين بشأن القضية (القضايا) التي سيتناولها الصك الدولي المقترح.			
التوصية 5-2 **أ- إستراتيجية المستقبل:** ينبغي أن يحرص مؤتمر المنظمة وأعضاؤها على إعداد الصكوك الدولية الجديدة إما: (1) بالتنسيق مع جميع القطاعات والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة و/أو بناء توافق آراء معها؛ أو (2) بطريقة يمكن استخدامها باستمرار في ما يتعلق بجميع الصكوك الأخرى في أطر السياسات والأطر التنظيمية الدولية التي تشمل أو تؤثر في الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وينبغي إيلاء عناية خاصة لتحسين التنفيذ القطري المنسّق ولتكرار نجاحات المنظمة في إعداد صكوك تعمل على تيسير وتوجيه ذلك التنفيذ. **ب- الإجراء الفوري**: عند الإعداد للدعاية للمصالح القطاعية باسم المنظمة، ينبغي أن يركّز موظفو المنظمة على اتساق المواقف مع الأولويات المبيّنة في الخطط الإستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة، التي يوافق عليها الأعضاء، ومع الأولويات المحددة والمركّزة التي تنبثق عن التوصية 6-1 (أدناه) للتمكين من حشد الموارد	ليس لإدارة المنظمة اعتراض، ولكنها تلاحظ أن المنظمة تعمل دوماً بشكل وثيق مع الجهات النظيرة في الصكوك الدولية الأخرى. وتلاحظ إدارة المنظمة أيضاً أن استعراض الشراكات يجري الاضطلاع به في عام 2009 في إطار خطة العمل الفورية. كان الإجراء الموافق عليه إعداد مذكرة مفاهمية لتحديد آليات ممكنة.	كما تمّت الإشارة إليه في ردّ الإدارة، لطالما عملت منظمة الفاو مع نظراء لها في صكوك دولية أخرى وهي مستمرة في العمل معهم. فسّرت الإدارة هذه التوصية بأنها تتطلّب منها إعلام الموظفين بشكل واسع بالخطط الإستراتيجية والمتوسطة الأجل من أجل توفير التدريب، وتعزيز المعلومات وتيسير التعاون بين الدوائر المعنية. وكما شرحه ردّ الإدارة، يتطلّب تنفيذ هذه التوصية إنشاء وحدة مسؤولة عن تعزيز الاتساق بين الدوائر أو إنشاء آليات ملائمة لهذا الغرض. وتنوي المنظمة تنفيذ هذه التوصية في المستقبل القريب. ينبغي النظر إلى هذه التوصية من زاوية ارتباطها بتوصيات التقييم الخارجي المستقل وإجراءات خطة العمل الفورية المتصلة بضرورة أن تروّج المنظمة لشواغلها وتدافع عن مصالحها في منتديات أخرى. وفي ردّها، أشارت الإدارة إلى أنه يتعيّن عليها تحسين إجراءاتها ونظمها، وعند الضرورة، وضع إجراءات ونظم جديدة. واعتُبر أيضاً أنه توجد حاجة لهيكلية أو إجراءات تحدّد موقف المنظمة وتضفي عليه طابعاً رسمياً. وفي هذا الصدد، لم يكن من الممكن تنفيذ هذه التوصية المرتبطة بتنفيذ التوصية 3-1، كما هو ملحوظ في ردّ الإدارة.	من المحتمل أن يؤدي تنفيذ هذه التوصية إلى تفاعل أفضل مع صكوك أفضل في منتديات أخرى. من المحتمل أن يؤدي تنفيذ هذه التوصية إلى تفاعل أفضل مع صكوك أفضل في منتديات أخرى.

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
بطريقة مركّزة. وينبغي الاستعانة إلى أقصى حد بالجهود الجارية في المنظمة لتحسين الشفافية وذلك من أجل الحصول على معلومات عن الأنشطة ذات الصلة في الإدارات والوحدات الأخرى وتقديم معلومات إليها. وهذا ينبغي أن يكمّله تخصيص موارد للتمكين من التعاون المركّز بين الإدارات، حسبما يكون ضرورياً، والتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. **ج – <u>الإجراء الفوري</u>**: ينبغي أن تُنشئ المنظمة آلية لتحديد محتويات الدعاية الرسمية لتلك المواقف والترخيص لأولئك الذين يضطلعون بأنشطة الدعاية الرسمية هذه في منتديات لا تتعلق بالمنظمة .			
التوصية 6–1 **<u>الإجراء الفوري:</u>** ينبغي للمنظمة، على جميع المستويات، أن تضمن إدماج جميع جوانب عملها ومشاركتها في أطر السياسات والأطر التنظيمية الدولية، إلى أقصى حد ممكن، في تحليل وإستراتيجية معبّر عنهما بوضوح. فربط هذا التخطيط الاستراتيجي بالعرض العام الموصوف في التوصية 3–1 سيكفُل بقاء المنظمة مسايرة للتطورات عبر جميع أجزاء الإطار الدولي التي تؤثر في المجالات الأساسية للمنظمة أو التي تتأثر بتلك المجالات. وهذا الوعي والإدماج بالغ الأهمية، حتى حيثما كانت المنظمة قد قررت أن تمضي قُدُماً في عمليات موازية، بدلاً من المشاركة في المفاوضات الأساسية الخاصة بمنظمات أخرى.	توافق إدارة المنظمة على هذه التوصية، التي ترتبط بالتوصية 3–1، ولكنها تلاحظ أنها تقتضي تعاوناً كبيراً مع الأجهزة الرئاسية للصكوك الدولية، وتستدعي تعيين وحدة تنظيمية تشرف على وضع الإستراتيجية وتنفيذها. ومن المهم علاوة على ذلك، كما ذُكر أعلاه، ألا ينتقص هذا النهج الأفقي من متطلبات كل صك من الصكوك الدولية.	وكما يتمّ شرحه أيضاً في ردّ الإدارة، قد يتطلّب تنفيذ هذه التوصية إنشاء وحدة مسؤولة عن الترويج للتنسيق بين الدوائر. وفي ما يتعلّق بتنسيق نشاطات ذات طبيعة قانونية والإشراف عليها، يؤدي المكتب القانوني هذا الدور ضمن الوسائل المتاحة. ومع ذلك، ينبغي أيضاً الاضطلاع بوظائف تنسيقية أوسع نطاقاً في مجال المسائل السياساتية والإدارية.	

التوصيات	الإجراءات الموافق عليها	تعليقات على الإجراءات المتَّخذة، بما فيها الأسباب لتبرير الإجراءات غير المتخذة	تأثير (تغيّرات) الإجراءات المتخذة على البرنامج، السياسات و/أو الإجراءات
التوصية 6-2 **<u>الإجراء الفوري</u>**: ينبغي أن تولي المنظمة أولوية لاستناد الصكوك الدولية القائمة إلى أساس مالي متين وكفالة إمكانية عمل تلك الصكوك بنزاهة وفعّالية، بما في ذلك بتحقيق توازن نزيه بين الوفود القطرية المختصة (أو المدعومة فنياً)، مع الإقرار بأن مستوى الدعم اللازم للصكوك الأحدث عهداً قد يكون في المراحل التكوينية أكبر مما سيكون لاحقاً، بعد أن تبلغ العمليات "حالة الانتظام".	توافق إدارة المنظمة على هذه التوصية، التي ترتبط بالتوصية 3-2، ولكنها تلاحظ أن بعض القرارات ستتخذ من جانب الأجهزة الرئاسية للصكوك الدولية.	يجري تنفيذ هذه التوصية. وتهتم المنظمة بأن توضع هذه الصكوك وأن يُعمَل بها على أساس مالي متين.	
التوصية 6-3 **<u>الإجراء الفوري</u>**: ينبغي أن تضع أمانة المنظمة وصكوك المنظمة القائمة خطة مركّزة لتقديم الدعم للتنفيذ القطري وللأنشطة الإقليمية في إطار كل صك دولي. وينبغي أن يشمل ذلك عملية إعداد الصك الدولي ونشره وتنفيذه، وكذلك أنشطة المساعدة الفنية، بهدف التركيز على طائفة فنية من الأنشطة تكون أكثر تركيزاً في كل قطاع من القطاعات الأساسية، مما يمكّن من زيادة التعاون داخل المنظمة، ويحسّن الصورة والسمعة الدوليتين للمنظمة.	توافق الإدارة على هذه التوصية ولكنها تلاحظ أن معظم القرارات المتعلقة بتنفيذ صكوك معينة ستتخذ من جانب الأجهزة الرئاسية لتلك الصكوك. وسيكون من المفيد إعداد خطة مركزة لدعم التنفيذ القطري والأنشطة الإقليمية في إطار كل صك دولي، ولكن هذه الخطة ينبغي إعدادها على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة البيئة التشغيلية المحددة لكلّ صك.	وفيما وافقت الإدارة في ردها على التوصية، إلاّ أنها اعتبرت أن القرارات والتوصيات بشأن تنفيذ صكوك محددة على المستوى الوطني تُتَّخذ من جانب الهياكل الرئاسية في هذه الصكوك، وأن الخطط لدعم تنفيذها على المستوى الوطني والنشاطات الإقليمية التي تُقام في إطار كلّ صك من الصكوك قد تكون مفيدة. إنما يجب أن توضع على أساس كل حالة منفردة، مع الأخذ في الاعتبار البيئة الخاصة التي يعمل فيها كلّ صك. وقد تمّ تنفيذ هذه التوصية بقدر ما تتعلّق بإجراءات تقوم بها الإدارة والهياكل الرئاسية ذات الصلة في الصكوك المعنية.	